العدد (1464) السنة السادسة - الاربعاء (25) اذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الدور التنموي للمصرف الصناعي في ظل الانفتاح الاقتصادي

الدكتور حسن فياض
خبير اقتصادي
وزارة الصناعة والمعادن

مما لا شك فيه من إن للمصارف المتخصصة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف التنمية.

وكان هذا الدور واضحاً في كثير من الدول المتقدمة والدول النامية.

وفي العراق يوجد عدد من المصارف المتخصصة كالمصرف الصناعي والمصرف الزراعي والمصرف العقاري ولكن بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال الفترات السابقة لم تتمكن هذه المصارف من الاستمرار في تحقيق كامل أهدافها كما هو واضح من تلكؤ كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي برغم توفر مقومات كل من الصناعة والزراعة مما جعل الاقتصاد العراقي يوصف كونه (اقتصاد أحادي الجانب) لاعتماده على الموارد النفطية بالدرجة الأولى.

والمصرف الصناعي الذي يهمنا في هذا المجال تأسس عام ١٩٣٥ باسم المصرف الصناعي الزراعي وكان معدل الإقراض خلال الفترة ١٩٣٦- ١٩٣٩(٦٨) ديناراً للزراعة و (٣) دنانير للصناعة متأثراً برأي الخبراء الأجانب المتحيز للزراعة على حساب الصناعة ونتج عن ذلك التخلف التاريخي للقطاع الصناعي.

وفي عام ١٩٤٠ انفصل المصرف الصناعي عن المصرف الزراعي ومارس نشاطه عام ١٩٤٦ وخلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات وبعد ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ ارتفاع رأس مال المصرف إلى (٥٠) مليون دينار مدفوع بالكامل عام ١٩٨٠ وأدى ذلك إلى التوسع في أعمال المصرف من خلال القروض والتسهيلات المصرفية والمساهمة في تأسيس الشركات المساهمة مع القطاع الخاص وفق أسس وضوابط من شأنها تحفيز النشاط الصناعي وتحقيق تنمية صناعية متوازنة وعلى النحو التالي:-

١. القروض والتسهيلات المصرفية/ اعتمد المصرف مبدأ التفاوت في التسليف ونسب الفائدة حسب الموقع الجغرافي للمشروع ونوع الصناعة لحل مشكلة تركز المشاريع الصناعية والتركيز على المشاريع الأكثر أهمية، حيث تم تحديد نسب التسليف بما لا يتجاوز ٤٠٪ من رأس مال المشروع وبفائدة قدرها ٦٪ للمشروعات المقامة في المحافظات (بغداد، البصرة، نينوى). و(٥٠٪) من رأس مال المشروع وبفائدة قدرها ٥٪ للمشروعات المقامة في المحافظات (واسط، بابل، كربلاء، النجف والاقضية والنواحي لمحافظتي البصرة ونينوى و (٦٠٪) من رأس مال المشروع وبفائدة قدرها (٣٪) لباقي المحافظات والاقضية والنواحي باعتبارها مناطق متخلفة.

٢. المساهمة المصرفية/ بهدف رفع معدلات النمو الصناعي دخل المصرف بصفته مؤسساً أو مشاركاً في كثير من المشاريع الصناعية إلى جانب عمليات الاقراض والتسهيلات المصرفية وقبل قرار التأميم ١٩٦٤ ساهم المصرف بـ (١٢) شركة مساهمة وبعد التأميم لم يبق منها سوى ثلاث شركات.

إلا إن المصرف عاود نشاطه في المساهمة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ حيث ساهم بـ(١٣) شركة برأسمال قدره (٥٥) مليون دينار وبنسبة (٤٥٪) من رأس المال المدفوع لهذه الشركات . حيث قررت وزارة الصناعة والمعادن في حينها بان لا تقل نسبة مساهمة المصرف عن (٥١٪) من رأس مال كل شركة مساهمة لزيادة فعالية مراقبة الحكومة على نشاط هذه الشركات ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٥٠٪) بموجب قرار مجلس وزارة التخطيط رقم (١) لسنة ١٩٧٩ وبموجب هذا القرار أيضاً تم تخفيض نسبة المساهمة في جميع الشركات القديمة والجديدة إلى ٤٠٪ عن طريق بيع جزء من أسهم المصرف للمواطنين غير المساهمين السابقين بهدف إفساح المجال للمواطنين في استثمار مدخراتهم من ناحية وتحرير جزء من أموال المصرف للاستثمار في مشروعات جديدة من ناحية أخرى. وخلال فترة الثمانينات قررت اللجنة الاقتصادية تحويل جميع المصارف المتخصصة إلى وزارة المالية وبهذا القرار التحق المصرف الصناعي بوزارة المالية واخذ يمارس اعمالاً تجارية وعقارية أسوة ببقية مصارف وزارة المالية إضافة إلى القروض الصناعية مما قلل من أهميته ودوره كرائد لعملية التنمية الصناعية. وخلال فترة التسعينات وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق انحسر دور هذه المصارف. وفي السنوات الأخيرة ارتفعت نسبة الفائدة التي يتقاضاها المصرف عن القروض إلى (١٤٪) وهي نسبة غير مشجعة لأي مستثمر محلي لتمويل مشروعه الصناعي خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الشديدة في الأسواق المحلية والدولية وممارسة بعض الدول سياسة الاغراق داخل السوق العراقية.

ومن خلال التجارب السابقة للمصارف الصناعية وتوجه الدولة في المرحلة الراهنة نحو الاقتصاد الحر وتفعيل دور القطاع الصناعي الخاص في عملية التنمية الصناعية نرتأي ما يلي:-

١. إعادة المصرف الصناعي إلى وزارة الصناعة والمعادن لتنفيذ ستراتيجية التنمية الصناعية التي يفترض إعدادها من قبل هذه الوزارة.

٢. تعزيز رأس مال المصرف وإيجاد مصادر تمويل تمكنه من تحقيق أهدافه الصناعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

٣. منح القروض ووسائل الدعم التي تقدمها الحكومة للقطاع الصناعي (الخاص والمختلط والعام) من خلال هذا المصرف وفق أسس وضوابط لتحقيق أهدافها.

٤. التمييز بين القروض ونسبة الفائدة عليها حسب المحافظات لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات العراقية.

٥. قيام المصرف بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية التي تطلب القرض للتأكد من جدوى ونجاح المشروع كشرط لمنح القرض للمشاريع الجديدة أو القائمة (التوسيع والتطوير).

٦. أن يكون للمصرف دور في تشجيع الصادرات الصناعية من خلال التوسع في التسهيلات والائتمان لتصدير المنتجات الصناعية وتقوية مركزها التنافسي في السوق الدولية.

٧. دخول المصرف كمساهم في المشاريع الصناعية المجدية وبنسبة لا تقل عن (٤٠٪) لتشجيع المستثمرين العراقيين في الدخول في كثير من المشاريع الصناعية التي يتردد في الدخول فيها والتي تحتاج إلى رأس مال يفوق إمكاناته المالية، وما أن ينجح المشروع بإمكان المصرف بيع حصته والدخول في مشاريع صناعية أخرى وهكذا، وهذه من السياسات الصناعية الناجحة التي اعتمدتها عدد من الدول المتقدمة صناعياً ومنها اليابان.

٨. اهتمام المصرف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل ميسر وشروط مناسبة وفوائد منخفضة لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية في مختلف أنحاء العالم ولها القدرة الكبيرة على امتصاص الأيدي العاملة وتعمل على تنويع الهيكل الصناعي لإنتاجها سلعاً استهلاكية وسلعاً وسيطة للصناعات الكبيرة بدلا من استيرادها وتساهم في زيادة الصادرات وقدرتها على الانتشار الجغرافي في عموم العراق وتدخل في الإنتاج في وقت أسرع من الصناعات الكبيرة والمحصلة النهائية زيادة الإنتاج والدخل. والاستفادة من تجارب عدد من الدول المتقدمة في هذا المجال حيث بلغت الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ٩٧٪ ونسبة العاملين فيها ٢٥٪ وفي اليابان ٩٥٪ ونسبة العاملين ٥٥٪ وفي الهند ٩٠٪ ونسبة العاملين ٤٠٪.

والعراق اليوم يتجه نحو القطاع الصناعي الخاص لتحقيق التنمية الصناعية بتكنولوجيا حديثة ومتطورة وهذا يتطلب أن يكون هناك دعم من خلال الائتمان والتسهيلات المصرفية والمساهمة التي يفترض أن يقوم بها جهاز متخصص وهو المصرف الصناعية وان يكون الاستثمار الأجنبي مكملاً للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه.

متخصصون: العراق بحاجة إلى ميزانية محددة الأهداف متعددة السنوات

بغداد/ المدى

ذكر متخصصون في الاقتصاد ان العراق بحاجة الى ميزانية ذات اهداف اقتصادية محددة تسعى لتنفيذها، مقترحين ألا تكون الميزانية سنوية بل تنفذ من خلال خطة متعددة السنوات لضمان استمرارية العمل في المشاريع الاستثمارية.

وقال مستشار رئيس الوزراء عبد الحسين العنبكي على هامش اعمال اليوم الثاني للمنتدى الاقتصادي الوطني في بغداد إن "الميزانية التي تضعها وزارة المالية تفتقر الى وجود اهداف اقتصادية معينة تسعى الوزارة لتنفيذها" مضيفا ان "دور المالية يجب الا يكون مثل امين الصندوق الذي يوزع الاموال ويجمع الايرادات فحسب".

وكان المنتدى الاقتصادي الوطني الاول افتتح اعماله (الاحد) الماضي برعاية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وبحضور نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ونائب رئيس الوزراء رافع العيساوي، وعدد من المسؤولين الحكوميين ونواب في البرلمان وخبراء في الاقتصاد.

واضاف العنبكي ان "الميزانية العراقية تعاني اليوم مشكلة خطيرة بسبب تاخر اقرارها من قبل البرلمان وتاخر تقديمها من قبل المالية" داعيا الى "خلق تنسيق بين الجهتين من خلال انسجام الاهداف بينهما ويجب ان تكون الجهة المخططة للميزانية على معرفة بالاهداف العامة التي يرغب بها اعضاء البرلمان حتى لاتاخذ وقتا طويلا في المراجعة والاقرار".

واشار الى ان هناك "اهمية خاصة لوجود مجسات لدى وزارة المالية داخل الاقتصاد العراقي تتحسس من خلالها قوة تاثيرها فيه من حيث زيادة الانفاق او خفضه" الامر الذي اعتبره "غير متوفر حاليا لانه بحاجة الى قاعدة بيانات قوية بالتنسيق مع بقية الوزارات الا انه ممكن في حالة وضع خطة فيما بينها".

بدوره قال د.فائق عبد الرسول : ان هناك" تشابهاً تاماً بين هيكلة الاقتصاد العراقي والموازنة باعتبار ان كلاهما يعتمد على النفط" مضيفا ان الموازنة "تعاني اختلالات كثيرة فلا وجود لقاعدة انتاجية ولا دور للقطاع الخاص فيها وبالتالي توزع الموازنة على الدولة نفسها".

وانتقد عبد الرسول "الاصدار السنوي للميزانية" معتبرا اياه "عيبا كبيرا وخاصة في المجالين الاستثماري والخدمي" داعيا الى "ان تكون الموازنة لعامين في الاقل حيث يمكن بهذه الطريقة ان نعمل على المشاريع الاستثمارية بشكل متواز". واعتبر ان "التخصيصات المالية للأستثمارات في الميزانية غير صحيحة لانها تمنح بدون دراسة جدوى وانما بناءا على افكار فحسب" ضاربا المثل بـ"اموال البطاقة التموينية التي تخصص بغض النظر عن الاسعار السائدة في العالم ودون معرفة الاحتياجات الفعلية او مراقبة الجهة المخصص لها المبلغ"

كما قال الخبير "ان من عيوب التخصيصات المالية في الميزانية انها ليست ذات اهداف اقتصادية معينة وهذا ما يجب تداركه وعلى وزارة المالية ان تحدد ما السياسة المالية المطلوبة للمرحلة الحالية والقادمة"؟

بدوره قال عضو مجلس النواب ووزير التخطيط السابق د.مهدي الحافظ ان "السياسة المالية تعتبر اهم اداة في الدولة الا انها تعاني الضعف بسبب تعدد مراكز السلطة".

واضاف ان "مصدر الخلل في العملية هو عدم وجود فلسفة للموازنة في الدولة وهو ما معناه غياب الاهداف وبرامج التنفيذ" معتبرا ان "السياسة المالية يجب ان تاخذ دورا اكبر من الحالي وعلينا وضع سياسة مالية تتناسب وما يعيشه العراق اليوم".

وتابع الحافظ "في تقديري ان مشكلة ادارة الاقتصاد كبيرة ويجب ان تعالج باسلوب جديد ينطلق من تحليل واقع العراق وحقيقة كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط ولابد من ان نحسب حساباً لكل مؤثرات العامل النفطي" معتبرا ان "النقطة الاهم التي يجب ان ننطلق منها هي توحيد اتجاه السياستين المالية والنقدية لانهما حاليا تسيران باتجاه متعاكس" وذلك لاجل "زيادة الاستثمار وتطوير النمو الاقتصادي الذي هو مهمة رئيسية في العراق في الظروف الراهنة".

توقف تصدير النفط العراقي من ميناء تركي بسبب سوء الأحوال الجوية

بغداد/المدى

قال مصدر ملاحي ان صادرات النفط العراقية من ميناء جيهان التركي توقفت منذ يوم السبت الماضي بسبب سوء الاحوال الجوية.

وقال الوكيل الملاحي «نعم انه الربيع ولكن الجو سيئ جدا جدا منعت (سلطات الميناء) رسو السفن منذ يوم السبت. الماضي .

واضاف ان ثلاث سفن تنتظر في الوقت الحالي الاذن بدخول الميناء والبدء في التحميل.

ويتدفق النفط عبر الانابيب بشكل طبيعي وكان الضخ يجري بمعدل نحو ٤٣٢ الف برميل يوميا قبل ان تمنع السلطات رسو السفن.

وينقل خط الانابيب الخام من الحقول الشمالية حول كركوك الى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط.

وقال المصدر انه يوجد في الصهاريج في ميناء جيهان نحو ١,٧ مليون برميل من النفط العراقي يوم الاثنين.

محادثات لتطوير حقل نفطي جنوبي العراق

بغداد / المدى

دعا العراق شركات «توتال» (TOT) و«شفرون» (CVX) و«ستاتويل هيدرو» (STO) وشركة رابعة للتفاوض بشأن عقد لتطوير حقل نهر بن عمر النفطي العملاق في جنوب العراق، على حد ما كشفه مسؤول نفط عراقي رفيع مشارك في المحادثات مع الشركات الدولية لوكالة «داو جونز الإخبارية» يوم الاثنين. وقال إن شركة «توتال» الفرنسية و«شفرون» الأميركية سبق أن أنشأتا تكتل شركات واستطلعتا عدداً من حقول النفط العراقية، ومن بينها حقل نهر بن عمر الذي ينطوي على مخزونات يناهز حجمها ٦,٦ مليارات برميل، مع إمكانية إنتاج ٤٤٠ ألف برميل في اليوم.

التجارة: معرض غازي عنتاب سيوفر الأرضية لمزيد من الاستثمارات

بغداد/ المدى

كشفت وزارة التجارة عن تنظيم الدورة الرابعة من معرض العراق الدولي في مدينة غازي عنتاب التركية خلال شهر ايار مايو المقبل سعيا لفتح باب الاستثمار والمساهمة في عمليات الاعمار والبناء في العراق، بحسب بيان للوزارة. وذكر البيان "شركة المعارض العراقية التابعة لوزارة التجارة ستنظم معرض العراق الدولي بدورته الرابعة للفترة من ٢١/ ولغاية ٢٤ / آيار / ٢٠٠٩ تحت شعار (الاعمار والاستثمار في العراق)" في مدينة غازي عنتاب التركية، وبالتعاون والتنسيق "مع شركة ((فورم)) التركية المتخصصة في إقامة المعارض الدولية".

واضاف البيان أن "عدداً كبيراً من الشركات العراقية والعربية والاجنبية ستشارك في فعاليات المعرض الذي سيكون فرصة كبيرة في إيجاد أجواء جديدة في تفعيل العلاقات والروابط التجارية في ما بين العراق ومختلف دول العالم والشركات، وبما يحقق المنافع المشتركة، وتهيئة الارضية للاستثمار والمساهمة في عمليات الاعمار والبناء في العراق الجديد".

وتجدر الاشارة الى ان الدورة الثالثة عقدت منتصف العام الماضي ٢٠٠٨ دون ان نلمس اية نتائج مرجوة اعلن عنها في حينها تتعلق بولوج شركات تركية باب الاستثمارات في قطاعات مختلفة.

ندوة لبحث تحديات استكشاف وانتاج النفط في أربيل

بغداد/ المدى

نظمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اقليم كردستان ندوة علمية حول النفط العراقي في قاعة جامعة صلاح الدين، حيث تضمنت محاضرتين بعنوان بعض التحديات المستقبلية في اكتشاف وانتاج النفط والتجمعات النفطية الواعدة في صخور الكريتاسي الاعلى في اقليم كوردستان .

وذكرالمنسق العام في الوزارة د. كوفند حسين شيرواني ان» وزارته استضافت مدير البرامج في شركة ستات أويل هيدرو (StatoilHydro) النرويجية العالمية الخبير النفطي (د. عدنان عبد الرزاق عقراوي) في الندوة التي تضمنت محاضرتين بعنوان بعض التحديات المستقبلية في أستكشاف وأنتاج النفط في العراق ، والتجمعات النفطية الواعدة في صخور الكريتاسي الأعلى في أقليم كوردستان».

وأوضح شيرواني» انه تم عرض بحث حول التحديات التي تواجهها الصناعة النفطية في العراق مع اقتراح عدد من الخطوات العملية التي يمكن أعتمادها في الستراتيجية التي تنفذها المؤسسات النفطية الرسمية في العراق وتضمن تطوير البناء التحتي لهذه الصناعة كالتوسع في المسوح الجيوفيزياوية والافادة من البحوث والدراسات العلمية الجيولوجية الحديثة وبناء القدرات الفنية والهندسية للكوادر العاملة في هذه المؤسسات،» مبينا أن هذه الخطوات قد تحقق تحسنا في اداء المؤسسات والشركات النفطية يؤدي بدوره الى زيادات ملموسة في الانتاج النفطي في العراق والذي يمتلك أمكانات هائلة تتيح له مضاعفة الارقام المعلنة الحالية من الانتاج والاحتياطي».

وتابع شيرواني» أن الجزء الثاني تركز حول الأحتمالات النفطية في صخور الكريتاسي الأعلى اضافة الى الصخور الأقدم في عمرها الجيولوجي والتي لم تستهدفها العمليات الاستكشافية في السابق ، حيث من المتوقع أن يؤدي التوسع في دراسة هذه الصخور الى اكتشاف مكامن (خزانات) نفطية جديدة في أقليم كوردستان».

وقد حضر الندوة ممثلون عن وزارة التعليم العالي ومساعد رئيس جامعة صلاح الدين وعدد من العمداء فيها ، اضافة الى مستشار وزارة الثروات الطبيعية في الاقليم، مع عدد غفير من الأساتذة الجامعيين و منتسبي وزارة الثروات الطبيعية

الصادرات التركية إلى العراق تصل ٧٥٪ خلال الشهرين الماضيين

بغداد/ المدى

بلغت قيمة الصادرات التركية للعراق في شهري كانون الثاني وشباط الماضيين نحو ٨٣٠ مليون دولار مقابل الصادرات التركية إلى العراق تقفز بنسبة ٧٥٪ في غضون الشهرين الماضيين رنة مع الفترة نفسها من العام الماضي التي لم تتجاوز قيمتها اكثر من ٤٧٠ مليون دولار.

وقال وزير الدولة للتجارة الخارجية التركي كورشاد توزمان في تصريح صحفي، ان الصادرات التركية إلى العراق عوضت تراجع صادرات البلاد الى الدول الاوروبية التي تشهد اقتصاداتها ركودا متزايدا.

وأضاف ان الصادرات التركية إلى العراق قفزت بنسبة ٧٥٪ في غضون الشهرين الماضيين من العام الحالي مدعومة بالتطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين خصوصا التجارية والاقتصادية.

وأكد تطلع بلاده الى رفع حجم التبادل التجاري مع العراق الى معدل سبعة مليارات دولار لهذا العام للتعويض عن ضعف الطلب في الاسواق الاخرى خصوصا في اوروبا والولايات المتحدة التي تضررت اقتصاداتها بشدة من جراء الازمة الاقتصادية العالمية.

هيئة إستثمار كربلاء: البلديات تضع عائقا امام الاستثمار

المدى / وكالات

اكد نائب رئيس هيئة استثمار كربلاء جمال الحاج ياسين ان جملة من المعوقات تفرضها وزارة البلديات والأشغال العامة بخصوص منح الأراضي للمستثمرين بحجة تعارضه مع قانون بيع وايجار أموال الدولة لسنة١٩٨٦.

وقال ياسين لوكالة الملف بريس» إن المعوقات التي تضعها بعض الوزارات ومنها وزارة البلديات في ما يخص منح الأراضي للمستثمرين غير صحيحة ولا تسرع من سير العملية الاستثمارية بل تعرقلها «، وأضاف «ان حجة وزارة البلديات بعدم منحها الأراضي لغرض الاستثمار كونه يتعارض مع قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦مبينا ان الأسباب الموجبة لتشريعه تختلف اختلافا جذريا عن الأسباب الموجبة لتشريع قانون الاستثمار «.

وأوضح الحاج ياسين « أن الأسباب ألموجبه لتشريع قانون بيع وإيجار أموال ألدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ هي من اجل تحقيق أعلى الإيرادات من خلال إشراك اكبر عدد من المزايدين وتحقيق مصلحة ألدولة في البيع والإيجار في حين كانت إرادة المشرع في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ من اجل دفع عملية التنمية ألاقتصادية و الاجتماعية و تطويرها وجلب الخبرات ألتقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق «،واضاف « ان المادة الأولى لقانون بيع وايجار اموال الدولة تنص على ان (تسري أحكام هذا القانون على أموال ألدولة ،منقولة كانت أو غير منقولة عند بيعها أو إيجارها ،إلا إذا وجد نص تشريعي يقضي بخلاف ذلك) وقانون الاستثمار مشمول بهذه المادة «. وتابع « ان قانون الاستثمار اعفى المستثمر من الضرائب مدة تتراوح من ١٠ إلى ١٥ سنه وكذلك إعفاؤه من الرسوم كافة بما فيها الرسوم الكمركيه وهذا يؤكد ان المشرع لم ينظر الى الايرادات المباشرة «. وأضاف «ان قانون الاستثمارهو ليس الاول الذي استثني من نطاق قواعد بيع وإيجار أموال الدولة و إنما هناك قوانين استثنت منه ايضا وأوجدت طريقة خاصة لإيجار أموال محددة من أموال ألدوله كما في قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وقانون إيجار الإصلاح الزراعي للشركات الزراعية والأفراد رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣.» واكد نائب رئيس هيئة استثمار كربلاء» على الوزارات المعنية بمنح الأراضي لغرض الاستثمار التفكير بجدية لتجاوز هذه العقبة من دون الاعتماد على الروتين الإداري المقيت وفهم نصوص القوانين التي وضعها المشرع العراقي «.

عمل ميسان : تشغيل ٣٨٠٠ عاطل عن العمل

المدى / وكالات

اكد ميثم كيطان مسؤول قسم العمل والتدريب المهني في ميسان « إن دائرته شملت ٣٨٠٠ عاطل عن العمل بقروض ميسرة لمساعدتهم على بدء مشاريع استثمارية صغيرة». واضاف كيطان « أن قسم العمل والتدريب المهني شمل ٣٨٠٠ عاطل عن العمل بمشروع القروض الميسرة من بين ستة آلاف عاطل في المحافظة تقدموا بطلباتهم إلى القسم لغرض شمولهم بالمشروع». وأشار كيطان «أن طلبات المقترضين ستخضع إلى تدقيق من قبل المشاور القانوني، وترفع إلى محافظة بغداد لتدقيق المستمسكات من قبل لجنة مركزية ثم تقوم بتحويلها إلى مصارف المحافظة». وتابع كيطان "« قيمة القرض تتراوح من ثلاثة إلى عشرة مليون كحد أعلى، ونسبة الفوائد (٢٪)، ويعطى نصف المبلغ إلى المقترض وبعد (٣٠) يوما تكون هناك لجنة متابعة وتقييم العمل ويسلم النصف الثاني من القرض». وبين كيطان «أن المرحلة الأولى من المشروع "شملت تقديم قروض لخريجي المعاهد والكليات والتي بلغ عدد المستفيدين منها ثلاثة آلاف خريج من كلا الجنسين والتي خضعت لنفس الضوابط التي طبقت على قروض العاطلين عن العمل».

وضع أسس لضبط الحصص المائية في ذي قار

بغداد / المدى

عقد اجتماع للجنة الزراعية في محافظة ذي قار لوضع اسس لتطبيق المراشنة وضبط الحصص المائية بين الفلاحين.

وذكر البنيان أن الهدف من الاجتماع هو توجيه رؤساء الوحدات الأدارية واللجان الفرعية لكل الأقضية والنواحي الواقعة على حوض نهر الغراف بضرورة الألتزام بجدول المراشنة الذي تصدره دائرة الموارد المائية لتأمين وصول المياه إلى كل المناطق الزراعية.

يذكر أن منطقة حوض الغراف تزرع مانسبته ٧٠٪ من أجمالي الناتج الزراعي في محافظة ذي قار.